دور الدولة في دعم قطاع السياحة خلال أزمة كورونا

مايو ٢٠٢١

وحدة البحوث والدراسات بملتقى الحوار

برج ١٠١ ، امتداد الأمل أوتوستراد المعادي ، الدور الثاني شقة ٢٤، القاهرة.

المقدمة .

جائحة كورونا والسياحة العالمية.

الأهمية الاقتصادية للقطاع السياحي.

أزمة السياحة المصرية خلال جائحة كورونا .

معاناة العاملين في قطاع السياحة خلال أزمة كورونا

الاجراءات الاحترازية لقطاعالسياحي المصري .

قرارات رئيس الجمهورية لدعم السياحة .

الحكومة وأليات دعم السياحة .

الخاتمة .

المراجع.

المقدمة .

يعد قطاع السياحة أكثر قطاعات الدولة المصرية تضرراً من تداعيات أزمة جائحة كورونا ، فقد تأثرت السياحة في كافة بلدان العالم وتوقفت حركة الطيران العالمية ، وعلى أثرها حدث كساد كبير لحركة السياحة ؛ مما أثر سلباً على الملايين ممن يعملون في هذا القطاع الحيوي حول العالم .

تسهم السياحة بنصيب كبير من إجمالي الناتج المحلي المصري، وتُعد أكبر مصدَرٍ للعملات الأجنبية وتوفير فرص العمل، وقد تحولت جائحة كورونا بالفعل إلى أزمة اقتصادية وطنية في العديد من البلدان النامية التي تعتمد بصورة كبيرة في إجمالي ناتجها المحلي على عائدات السياحة ،وفي الوقت الحالي يعاني قطاع السياحة حالة كبيرة من الركود ،حيث فقد ملايين من العاملين في قطاع السياحة وظائفهم .

وعملت معظم الحكومات حول العالم للتخفيف من الأثر الاقتصادي لجائحة فيروس كورونا المُستجد(COVID-19)، وقدمت الحكومة المصرية العديد من المساعدات لدعم قطاع السياحة منذ بدء أزمة كورونا تمثلت في الدعم المادي والمساندة القوية للشركات وللعاملين في السياحة .

الجدير بالذكر إن قطاع السياحة في العالم لن يتمكن من بدء التعافي إلا بعد أن تتم السيطرة على حالة الطوارئ الطبية ورفع قرارات حظر السفر بصورة آمنة.

جائحة كورونا والسياحة العالمية.

تعتبر السياحة أحد أهم القطاعات الاقتصادية ليس فقط على المستوي الدولي وإنما أيضا على المستوي القومي والمحلي ، وذلك لما لديها من قدرة على تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات المحلية ، نظرا لتداخل وتشابك أنشطتها مع العديد من الصناعات والقطاعات الأخرى .

طبقاً لمنظمة السياحة العالمية فإن عدد السائحين في العالم بلغ ١,٣٣ مليار سائح عام ٢٠١٧ ارتفع بنسبة ٤ % في عام ٢٠١٨ ليصل إلى ١,٤ مليار سائح تم ارتفع مرة أخري بنسبة ٤ % أيضا في عام ٢٠١٩ ليصل إلى ١,٤٦ مليار سائح [١]. وفيما يخص الإيرادات السياحية العالمية فطبقا لمنظمة السياحة العالمية فإن الإيرادات ارتفعت من ١,٣ ترليون دولار في عام ٢٠١٧ إلى ١,٤٥ ترليون دولار في عام ٢٠١٧ وأخيرا بلغت ١,٤٨ ترليون دولار في عام ٢٠١٩ [٢].

تدعم السياحة واحدة من كل ١٠ وظائف، وتوفر الوظائف للملايين في الدول النامية والمتقدمةعلى السواء، وأكدت منظمة السياحة العالمية في عام ٢٠١٩، أن عدد السياح الوافدين بلغ (١,٥ مليار سائح) ،ولكن جائحة كورونا جاءت في أواخر عام ٢٠١٩ كضربة قاصمة للسياحة العالمية ، كلفتها خسائر فادحة على كافة المستويات ، فالأزمة غير مسبوقة من حيث الحجم والاتساع، حيث تأثرت كل أجزاء قطاع السياحة العالمي.

1) The world Tourism Organization, UNWTO World Tourism Barometer – Special focus on the impact of Covid-19, May 2020.

٢) سلوي محمد مصري : تداعياتأزمةفيروسكورونالمستجدعلىالقطاع السياحيالمصري ، المعهد القومي للتخطيط ، القاهرة ٢٠٢٠

وخلال عام ٢٠٢٠ أنخفض عدد السياح الدوليين الوافدين بنسبة تصل ٧٨٪؛وهو الأمر الذي يعرض ١٠٠ مليون وظيفة سياحية مباشرة للخطر، وتعد الشركات الصغيرة أكثراً تعرضاً للخطر، وهي التي تحمل على عاتقها ٨٠٪ من السياحة العالمية، وتحرص منظمة السياحة العالمية علي عودة قطاع السياحة إلى سابق عهده قبل جائحة كورونا وتعمل على مساعدة الدول للدفع قدما في هذا الاتجاه .

الأهمية الاقتصادية للقطاع السياحي

يعد القطاع السياحي أحد المصادر الهامة للدخل القومي والعملة الأجنبية للاقتصاد المصري ، وذلك لما تتمتع به مصر من العديد من المقومات السياحية .

أعداد السائحين في مصر خلال الفترة من عام ٢٠١٠ حتي عام ٢٠١٩

وتشير الإحصائيات أن الإيرادات السياحية تأثرت بشدة خلال السنوات (٢٠١٣-٢٠١٦) نتيجة لانخفاض أعداد السائحين ، وطبقا للشكل السابق يتضح ما يلي :

- سجلت الإيرادات السياحية أدنى انخفاض لها في عام ٢٠١٦ حيت بلغت ٦ مليار دولار فقط .
- نظرا لزيادة أعداد السائحين والليالي السياحية منذ عام ٢٠١٧ حتى عام ٢٠١٩ زادت الإيرادات السياحية في عام ٢٠١٧ لتسجل ٧,٧ مليار دولار بزيادة قدرها ٢٨ % عن عام ٢٠١٦ .
- استمرت الإيرادات السياحية في الزيادة بعد ذلك لترتفع إلى ١٢,٦ مليار دولار عام ٢٠١٩ .

عاودت السياحة المصرية للإزدهار خلال عامي ٢٠١٧و٢٠١٨ ، وبلغت السياحة المصرية أعلى مستوياتها خلال موسم ٢٠١٩ السياحي ، والذي حققت مصر خلاله ١٢,٦ مليار دولار ، غير أن حدوث جائحة كورونا قلب الأمور رأساً على عقب .

ورغم أن كل الدلائل كانت تشير إلى أن قطاع السياحة العالمي سوف يستمر في النمو عام ٢٠٢٠ بنسبة ٤ % مثل العام السابق ٢٠١٩ ، إلا أن فيروس كورونا المستجد الذي ظهر في أواخر ديسمبر ٢٠١٩ ، أوقف حركة السياحة العالمية و قلب كل الموازين ، مما أدى إلى حدوث خسائر كبيرة في معظم دول العالم .

أزمة السياحة المصرية خلال جائحة كورونا .

حقق القطاع السياحي المصري نموا كبيرة في عام ٢٠١٩ يقترب من النمو الذي تحقق خلال عام ٢٠١٠ مع الأخذ في الاعتبار اختلاف الظروف الاقتصادية والسياسية والأمنية التى تعرضت لها السياحة منذ ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١،وسجلت الإيرادات السياحية ١٢,٦ مليار دولار عام ٢٠١٩ مقابل ١١,٦ مليار دولار عام ٢٠١٨ بزيادة قدرها ٨ % [٣].

ولكن مع الأسف أدى ظهور فيروس كورونا المستجد في مصر في مارس ٢٠٢٠ إلى الحد من هذه التوقعات ، فقد سلبت جائحة كورونا نحو ٧٠ %من إيرادات مصر السياحية خلال ٢٠٢٠، بعد تراجع أعداد السائحين إلى ٣,٥ مليون سائح ، وتراجعت إيرادات السياحة المصرية إلى نحو ٤ مليارات دولار أميركي في على مدى عام ٢٠٢٠بالكامل.

معاناة العاملين في قطاع السياحة خلال أزمة كورونا

يعيش العالم اليوم وضعًا غير مألوف، لم يشهده من قبل، جراء وباء كورونا "كوفيد ١٩" إذ يعدُ هذا الوضع استثنائيًّا وسيشكل لا محالة منعطفًا كبيرًا على جميع الدول، ليس لخطورته فحسب على صحة البشر، بل كذلك لتبعاته على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، التي أثرت بشكل مباشر على جميع المعاملات الدوليَّة، حيث فرض تفشي الوباء على جميع دول العالم اتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير الاحترازية: "العزل والحجر الصحي / التباعد الاجتماعي / منع السفر" مما انعكس سلبًا على الاقتصاد العالمي فأصبح يعيش حالة من الركود، وبالتالي ظهور أزمة اقتصادية عالمية غير متوقعة، طالتْ الجميع، حيث عرقل الإنتاج والإمداد والنقل الجوي عبر العالم، وضعف الطلب العالمي، وعزل دولٍ ووضعها تحت الحجر الصحي وأخرى تحت حظر التجول؛ مما أصاب قطاعات: المال والطيران والنقل والسياحة على مستوى العالم بخسائر فادحة.

كان أثر التداعيات أخطر وأكبر، لا سيما على الدول النامية والمنطقة العربية، حيث إنه، وكما توقع الاقتصاديون، سوف ينخفض متوسط نصيب الفرد من الدخل بنسبة ٣,٦٪، متسببًا في سقوط ملايين من البشر في براثن الفقر المدقع هذا العام

إن قطاع السياحة مرت عليه العديد من الأزمات خلال السنوات الماضية، وتأتى الأزمة العالمية لفيروس كورونا وهى قطعا أشد الأزمات على الإطلاق خبثا وانهاك لمؤسسات الدول، وتدمير للاقتصاد العالمي، وعلى الرغم من توالى تلك الأزمات العالمية المتتالية، إلا أن مصر كان لها النصيب الأكبر من معاناة قطاع السياحة، فقد تحملت مصر حكومة، وشعب في السنوات الأخيرة، العديد من الأزمات التي مرت وتمر اليوم على المصريين عامة، وتصيب قطاع السياحة خاصة،

أدخل "فيروس كورونا" هذا القطاع الحيوي مجدداً في نفق مظلم، بعدما تسبب في وقف نشاط القطاع بالكامل وسط توقعات بكارثة حقيقية تؤدي لتشريد نحو ثلاثة ملايين عامل في مجال السياحة بمصر، إضافة إلى خسائر مادية تقدر بمليارات الدولارات إذا استمرت فترة الإغلاق شهوراً طويلة وفق خبراء ومسؤولين

[٣]البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية، اعداد مختلفة والجهاز المركزي للتعبئة العامية والاحصاء – مصر في ارقام ٢٠٢٠.

الأوضاع الحالية دفعت الشركات لتخفيض قيمة مرتبات العاملين لديها ٤٠٪، مفسرًا أنها محاولة من الشركة لتحجيم الخسائر النهائية

. إن "الضرر الواقع على القطاع السياحي من أزمة كورونا هو أكبر ضرر يحدث في تاريخ السياحة المصرية، أكبر من أي وقت لأن الطيران توقف والطيران هو وسيلة الوصول الأساسية لجمهورية مصر العربية، فالسائحين من غير المصريين كان من الصعب عليهم الوصول، والسياحة المصدرة من مصر والعمرة كله توقف، وبالتالي النشاط السياحي كله توقف باستثناء السياحة الداخلية التي عادت منتصف شهر مايو ٢٠٢٠".

توقف العائد من السياحة، والعائد من السياحة يقدر بحوالي مليار دولار كل شهر، هذا الإيراد توقف بالكامل من منتصف مارس" ٢٠٢٠، وقد "فقدنا ٣ مليارات دولار دخل.

إن الأزمة الحالية للعاملين بقطاع السياحة ليست هي حال اليوم، لكنها تراكمت سنوات عديدة، وهناك محاور رئيسية لأزمات قطاع السياحة المصرية (وزارات وأجهزة الدولة والمنشاءات السياحية والمستثمرين والغرف الراعية لمصالحهم والعاملين بالقطاع السياحي.

إنّ السياحة الآن متوقفة بشكل كامل بعد تعليق رحلات الطيران، وإغلاق المطارات، مترقبين مع العالم ما الذي سيحدث في الفترة المقبلة.

ويعيش العاملون في قطاع السياحة المصرية حالة ترقب وقلق، ونتيجة لهذا الوضع يعاني نحو ٣ ملايين مصري يعملون بقطاع السياحة، حسب التقديرات الرسمية من توقف السياحة، التي تشكل نحو ٢٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي في البلاد، مما يهدد طموحات وزارة السياحة التي كانت تسعى عبر خطة الإصلاح الهيكلي إلى عمل فرد على الأقل من كل أسرة مصرية في قطاع السياحة.

الجدير بالذكر أن نحو ٦٠٪ من العاملين بالقطاع عمالة حرة أي تعمل بأجر يومي، وهم الأكثر تأثراً بالأزمة

قطاع السياحة يعاني خسائر بالمليارات الآن، فتكلفة تشغيل منشأة سياحية ليست قليلة، وإذا استمر الوضع سيكون عدد كبير بلا عمل، فأي صاحب منشأة سياحية لن يستطيع دفع رواتب العاملين أكثر من شهرين بلا عائد، مع توقف السياحة

حالة من الارتباك يشهدها القطاع السياحى، بسبب انتشار فيروس "كورونا" الذى ضرب النشاط على مستوى العالم فى ظل الذعر الذى ينتاب الكرة الأرضية فى الوقت الحالى.

ضربت الأزمة شركات السياحة المقيدة بالبورصة المصرية، ما دفع شركات وخبراء إلى توقع خسائر كبيرة نهاية العام الحالى بسبب تحول إشغالاتها للمعدلات الصفرية، فى ظل توقف حركة الطيران والسياحة الداخلية.

إن إيرادات الشركات السياحية خلال عام كورونا بلغت نحو ١٠٪ من الإيرادات التى كانت تحققها قبل ظهور الجائحة في فبراير من العام الماضى، ومن الواضح ، أن قطاع الشركات السياحية كان الأكثر تأثرا بجائحة كورونا، حيث توقفت رحلات العمرة والحج بصورة كاملة، فضلا عن تراجع أعمال الشركات في جلب السياحة من الخارج.

إن شركات السياحة العاملة بالسياحة الدينية، عانت بشدة منذ العام الماضي، وتعرضت لخسائر مالية كبيرة نظرا لإلغاء رحلات العمرة خلال أشهر رجب وشعبان ورمضان، وتوقف رحلات الحج للمصريين الموسم الماضي، فضلا عن عدم تنظيم رحلات العمرة حتى الآن، وعدم ظهور ملامح موسم الحج، كما أن شركات السياحة تحملت خلال جائحة كورونا، رواتب العاملين خلال الفترة الماضية.

الإجراءات الاحترازية للقطاع السياحي المصري .

قامت مصر باتخاذ العديد من القرارات والإجراءات لمواجهة آثار جائحة كورونا والحد منها والتي كان لها آثاره على قطاع السياحة ومن أهمها القرارات الآتية :

- تعليق حركة الطيران في كافة المطارات المصرية من ١٩ مارس حتى نهاية شهر مايو ٢٠٢٠ .
- السماح للوفود السياحية المتواجدة في مصر أثناء مدة تعليق الطيران باستكمال برامجهم السياحية وعودتهم إلى بلادهم في مواعيد سفرهم على رحلاتهم المقررة من قبل .
- تعقيم كافة الفنادق والمنشآت السياحية في فترة تعليق الرحلات السياحية .
- غلق المطاعم والمقاهي والكافتيريات والكافيهات والكازينوهات والملاهي والنوادي والمراكز التجارية من ٧ مساء حتى ٦ صباحا حتى ٣١ مارس ٢٠٢٠ .

لقد كانت جائحة كورونا السبب الرئيسي لاتخاذ العديد من الإجراءات الاحترازية المتعلقة بالقطاع السياحي لمواجهة آثار هذه الجائحة.

- يجب على كل فندق أن يطبق الضوابط التي أقرتها وزارة السياحة وفقا لإرشادات منظمة الصحة العالمية كشرط لاستقبال النزلاء، وتوفير أدوات حماية شخصية عالية الجودة للعاملين والنزلاء "أدوات تطهير وتعقيم وأقنعة وقفازات.. إلخ"،
- إضافة لتنظيف وتطهير جميع الأسطح في المناطق العامة كل ساعة، وأقصى حمولة للمصعد ٥٠٪ من الطاقة الاستيعابية له، وتوفير معقم لليدين في منطقة الاستقبال ومختلف المرافق في جميع الأوقات.
- تسجيل الدخول للنزيل إلكترونيا أو بأقلام أحادية الاستخدام، كما سيتم تعقيم النزلاء قبل دخول الفندق ومغادرته، وقياس درجة الحرارة للنزلاء كل مرة عند دخول الفندق.
- حظر خدمة البوفيه تماما وحظر تقديم الشيشة، وقياس درجات الحرارة لرواد المطعم ، وترك مسافة لا تقل عن مترين بين موائد الطعام ومترا بين كل شخص وآخر بالمائدة "بحد أقصى ٦ كراسي"، والاعتماد على أدوات طعام أحادية الاستخدام "قدر المستطاع"، ووضع معقمات ومناديل تعقيم على كل مائدة طعام.
- يتم إجراء الصيانة والتطهير لحمامات السباحة بشكل منتظم واستخدام أقصى نسبة تركيز كلور "٥ مجم/ لتر" والبرومين "١٠ مجم/لتر" مسموح بها لإبطال عمل فيروس "كوفيد ١٩".
- تطهير المنطقة المُحيطة بالشاطئ وحمامات السباحة بعد استخدام كل نزيل وكذلك بعد انتهاء وقت التشغيل، وترك مسافة لا تقل عن مترين بين كراسي الاستلقاء للتشمس، وتسليم الفوط المُستخدمة على الشاطئ في الغرف.
- تطهير الأسطح كل ساعة في الصالات الرياضي والspa ، وتطهير منطقة الصالة الرياضية بالكامل بعد استخدام النزيل مع الحرص على التباعد بين الأجهزة، وحظر استخدام الجاكوزي والساونا والبخار وجلسات المساج، وتنظيف وتطهير جميع الحمامات المتواجدة داخل الصالة الرياضية كل ساعة وحظر الاستحمام هناك وعدم قبول رواد من خارج الفندق.

- مطالبة كل فندق بتوفير عيادة وطبيب مقيم بالتنسيق المستمر مع وزارة الصحة وسيتم تخصيص فندق صغير "أو دور في الفندق" للحجر الصحي لحالات الإصابة البسيطة وغير الحرجة وحالات الاشتباه ووجود مستشفيات بالقرب من الفندق أو المنتجع.

قرارات رئيس الجمهورية لدعم السياحة .

لقد عاشت البلاد أوقات صعبة في ظل تفشي وباء كورونا ، وتأثرت بشدة الأحوال الإقتصادية للمواطن المصري ، وكانت السياحة هي أكثر القطاعات تضررا ؛ بعدما فقدت الشركات السياحية مصادر دخلها ، و جاء الدعم الرئاسي لمساندة الشركات والعاملين في قطاع السياحة والحفاظ عليهم جراء الأزمة العالمية ؛ كطوق نجاة لإنقاذ صناعة السياحة المصرية.

أن الدعم والمساندة من قبل الرئيس عبدالفتاح السيسي تمثل في أصدار عدة قرارات تصب جميعها في صالح القطاع السياحي ، لعل أبرزها :

- استمرار العمل بالمشروعات المختلفة ذات الصلة بالنشاط السياحي، فضلاً عن إسقاط الضريبة العقارية على المنشآت الفندقية والسياحية لمدة ٦ أشهر.
- توجيه البنك المركزي لدراسة تقديم تمويل من البنوك للمنشآت السياحية والفندقية، بحيث يخصص لتمويل العملية التشغيلية بهدف الاحتفاظ بالعمالة، على أن يكون بفائدة مخفضة.
- رفع كفاءة البنية التحتية للمنشآت السياحية، بحيث تكون جاهزة على أكمل وجه لاستقبال الزائرين من المصريين والسائحين فور انحسار أزمة كورونا.
- قرار رئيس الجمهورية بإطلاق مبادرة إحلال وتجديد الفنادق السياحية وأساطيل النقل السياحي ورفع كفاءة البنية التحتية للمنشآت السياحية لتكون جاهزة لاستقبال الزائرين عقب انحصار ازمه كورونا .
- توفير قرض مساند للقطاع بفترة سماح تمتد لعامين، بالإضافة إلى دراسة قيام وزارة المالية بتحمل بعض الأعباء المالية على قطاع الطيران المدني لمساندته في التعامل مع تداعيات الظروف الراهنة.
- اتخاذ حزمة إجراءات لمساندة الشركات والمنشآت بالقطاعات المتضررة، وذلك بتقسيط ضريبة الإقرارات الضريبية على تلك الشركات والمنشآت على ٣ أقساط تنتهي في ٣٠ يونيو من العام الجاري، وكذا تأجيل سداد وتقسيط الضريبة العقارية على تلك الشركات والمنشآت لمدة ٣ أشهر، مع عدم احتساب أي غرامات أو فوائد تأخير على المبالغ المؤجلة أو المقسطة خلال تلك الفترة.

- صرف دعم مادي للعاملين بالقطاع السياحي على دفعات شهرية بحد أدني ٥٠٠ جنيه ، وبلغ إجمالى الدفعة الأولى التى تم صرفها من الصندوق لقطاع السياحة بلغت ٢٠٠ مليون و٧٦١ ألف جنيه لنحو ١٩٢ ألفا و٥٥٨ من العاملين بـ ٢٧٦٤ منشأة سياحية.

- إن الدفعة الثانية والثالثة التى تم صرفها من الصندوق لقطاع السياحة بلغت ٣٧١ مليونا و٨٧٤ ألفا و٣٨٢ جنيها لنحو ١٧٥ ألفا و٥٤ من العاملين بـ ٢٦٥٥ منشأة سياحية،

- يصل إجمالى ما تم صرف لقطاع السياحة على ٥ دفعات نتيجة تأثيرات جائحة فيروس كورونا مبلغ ٨٧٨ مليونا و١٢١ ألفا و٧٦٠ جنيها.

هذا الدعم يعكس مدى إيمان الدولة وعلى رأسها رئيس الجمهورية بأهمية صناعة السياحة، ومساهمتها المؤثرة في انتعاش الاقتصاد الوطني وكونها المصدر الرئيسي للعملات الأجنبية وارتباطها بأكثر من ٧٠ نشاطًا اقتصاديًا وصناعة أخرى تنتعش جميعها بانتعاش صناعة السياحة، ما يجعلها الأكثر قدرة على خلق فرص عمل سواء مباشرة أو غير مباشرة لينعكس ذلك على الدعم الغير مسبوق من الدولة لقطاع السياحة في عهد الرئيس السيسي دون كلل نظرًا لاستمرار التحديات التي تواجه القطاع.

أن تلك القرارات تساهم في دعم قدرة قطاع السياحة على مواجهة التحديات الكبرى التي يعاني منها بسبب استمرار جائحة كورونا ويحافظ على المقومات الأساسية لقطاع السياحة ليبدأ مرحلة العودة والانطلاق فور انحسار الجائحة.

الحكومة وأليات دعم السياحة المصرية .

منذ بداية الجائحة، وجهت الدولة المصرية رسالة طمأنة للقطاع السياحي على استمرار دعمه لتوجيهات الرئيس عبدالفتاح السيسي، وأصدرت الدولة المصرية عدة قرارات خلال الموجة الأولى من فيروس كورونا، اهمها تأجيل سداد المستحقات على الشركات والمنشآت السياحية والفندقية مقابل استهلاك الكهرباء والغاز والمياه، وتأجيل سداد الرسوم الحكومية أو مقابل الخدمات أو رسوم الانتفاع المستحقة على الشركات والمنشآت السياحية والفندقية وإرجاء سداد كل المديونيات المستحقة على الشركات والمنشآت السياحية والفندقية عن فترات ما قبل أزمة كورونا ليبدأ السداد مجدولا.
كما قدمت الحكومة إعانة للعاملين بالقطاع يقدر بنسبة ١٠٠٪ من الأجر الأساسي للعاملين واستفاد من هذا الدعم ما يقرب من ٣٠٠ ألف من العاملين والموظفين في شركات السياحة والفنادق الثابتة والعائمة والمنشآت والمطاعم السياحية .
وقدمت الدولة المصرية قروضا بفائدة قدرها ٥٪ لدعم العاملين والموظفين بقطاع السياحة وذلك لتسديد الرواتب والإيجارات على أن تكون مدة القرض ٣ أشهر .
المساندة الكبيرة التي توليها الحكومة للقطاع السياحي ليس في مواجهة تداعيات فيروس كورونا فقط إنما في مواجهة كافة الأزمات التي يمر بها القطاع، وأكدت حرص الدولة على الوقوف بجوار القطاع السياحي ودعمه بكافة الصور حتى يسترد عافيته ويعود أقوى وأفضل مما كان عليه.

إجراءات الدعم الاقتصادي للقطاع السياحي والقطاعات المرتبطة بها

- توفير قرض مساندة لقطاع الطيران المدني بفترة سماح تمتد لعامين بالإضافة إلى دراسة قيام وزارة المالية بتحمل بعض الأعباء المالية على هذا القطاع لمساندته في التعامل مع تداعيات الظروف الراهنة .
- قيام البنك المركزي بدراسة لتقديم تمويل للمنشآت السياحية والفندقية لتحويل العملية التشغيلية بهدف الاحتفاظ بالعمالة على أن يكون بفائدة مخفضة .
- قرار البنك المركزي بتأجيل سداد كل الالتزامات وأقساط القروض حتى الشخصية لمدة ٦ أشهر .
- تأجيل سداد الضريبة العقارية المستحقة على المنشآت السياحية لمدة ٣ أشهر والسماح بتقسيط الضريبة العقارية المستحقة على المنشآت السياحية عن الفترات السابقة من خلال أقساط شهرية لمدة ٦ أشهر

- تم تأجيل سداد مبلغ ٤١,٨ مليون جنية قيمة باقي حصيلة الدولة من أرباح الشركة القابضة للسياحة والفنادق عن العام الماضي .
- التنسيق بين وزارة السياحة والاتحاد المصري للغرف السياحية على تنفيذ مبادرة لدعم الفئات البسيطة في القطاع السياحي مثل أصحاب الحناطير والمراكب الصغيرة وكذلك الغفراء في المواقع السياحية المختلفة .
- إنشاء صندوق للأزمات لدعم العاملين في القطاع السياحي يستهدف دعم العمالة الفندقية والمرشدين السياحيين والعاملين بالشركات والمنشآت السياحية والبازارات المختلفة لإنقاذهم في أوقات الأزمات .

القرارات الصادرة عن اجتماع اللجنة الوزارية للسياحة والآثار المنعقد بتاريخ ٢٨ مارس ٢٠٢١، في شأن آليات دعم القطاع السياحي؛ لمواجهة تداعيات أزمة فيروس كورونا.

وتضمنت القرارات آليات لدعم القطاع السياحي، وتمت الموافقة على:

- استمرار إعفاء العقارات المستخدمة في المجالات السياحية والفندقية والتابعة لوزارة الطيران المدني من الضريبة العقارية حتى ٣١ أكتوبر ٢٠٢١.

- استمرار إرجاء سداد بعض الرسوم الحكومية المستحقة على المنشآت الفندقية والسياحية (فيما عدا القاهرة والجيزة)، ومنها رسوم الجعول للمراسي النهرية، ورسوم حق الانتفاع بأملاك الدولة للمراسى على ضفاف النيل، إلى جانب رسوم تجديد تراخيص محطات التحلية المستحقة على المنشآت الفندقية والسياحية.

- استمرار تخفيض رسوم الهبوط والإيواء (٥٠٪) والخدمات الأرضية (٢٠٪) في المطارات في المحافظات السياحية.

- استمرار إرجاء سداد نسبة من المستحقات نظير الاستهلاك الشهري للكهرباء والغاز والمياه، وذلك حتى نهاية أكتوبر المقبل، مع استمرار إرجاء تحصيل المديونيات المستحقة نظير الاستهلاك التي سبقت الموافقة على تأجيل سدادها خلال الأزمات السابقة حتى نهاية أكتوبر المقبل أيضاً.

- إرجاء تاريخ بدء سداد المديونيات والمستحقات على المنشآت الفندقية والسياحية الناتجة عن أزمة جائحة فيروس كورونا (منذ أبريل ٢٠٢٠) السابق جدولتها على ٣٦ شهراً، بحيث يكون تاريخ بدء السداد اعتباراً من ١ نوفمبر ٢٠٢١، بدلاً من ١ مايو ٢٠٢١.

- استمرار صرف الإعانات للعاملين في القطاع السياحي من صندوق الطوارئ التابع لوزارة القوى العاملة حتى أكتوبر ٢٠٢١.

- الموافقة على مد العمل بالضمان المقدم من وزارة المالية بقيمة ٣ مليارات جنيه لمبادرة البنك المركزي المصري؛ لدعم مصروفات الصيانة والتشغيل بالمنشآت الفندقية والسياحية حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١.

الترويج السياحي باستخدام التكنولوجيات الحديثة:

أطلقت وزارة السياحة والآثار مبادرة تحت شعار " اكتشف مصر من بيتك Explore Egypt From # Home وقد حازت هذه المبادرة على إشادة الصحافة العالمية. [٤]

إطلاق جولات افتراضية ورحلات إرشادية للمناطق الأثرية والمتاحف عبر الصفحات الرسمية لوزارة السياحة والآثار على شبكة الأنترنت ، وعلى مواقع التواصل الاجتماعي (فيسبوك وانستجرام وتويتر) والتي اشتملت على جولات افتراضية للمجموعة الهرمية للملك " أوناس " ومقبرتي " محو " و " واحتي " بمنطقة سقارة ، وعرض لروائع الفن الإسلامي . بالإضافة إلى رحلة إرشادية بالمتحف الكبير

إطلاق علامة السلامة الصحية للفنادق والتي اعتمدتها وزارة السياحة والآثار والتي يجب توافرها بجميع الفنادق الراغبة في التشغيل ، مما يفيد تطبيقها للضوابط والشروط المعتمدة من مجلس الوزراء ووفقا للمعايير الصحية العالمية.

مرحلة التعايش مع الجائحة : قرار مجلس الوزراء من خلال اجتماع ثلاثي بين وزراء الطيران والسياحة والصحة بالسماح باستئناف السياحة الداخلية وتشغيل المنشآت الفندقية بنسبة ٢٥ % من الطاقة الاستيعابية للفنادق اعتبارا من ١٥ مايو ٢٠٢٠ ، ترتفع إلى ٥٠ % اعتبارا من أول يونيو ٢٠٢٠، مع اتخاذ كافة الإجراءات الاحترازية داخل الفنادق ، والحفاظ على تطهير وتعقيم كافة مناطق العمل ، ووضع الإرشادات التوعية في كافة أماكن العمل من اجل السلامة الصحية ومنع انتشار العدوي .

تواصل الاتحاد المصري للسياحة مع بيت خبرة عالمي لإعداد استراتيجية طويلة المدي لتطوير القطاع السياحي.

ولايزال دعم الحكومة المصرية للسياحة خلال جائحة كورونا مستمر حتى يومنا هذا ...

الخاتمة .

ساهم القطاع السياحي المصري في الناتج المحلي الإجمالي المساهمة المباشرة وغير المباشرة بحوالي ١٢ % خلال عام ٢٠١٩ ، ومن المتوقع أن تقل هذه النسبة هذا العام بسبب تفشي جائحة كورونا .

كذلك يساهم القطاع السياحي في خلق العديد من فرص العمل المباشرة وغير المباشرة حيث يقدر عدد العاملين في القطاع السياحي بحوالي ٣ مليون عامل (عمالة مباشرة وغير مباشرة) وهو ما يمثل حوالي ١٠ % من إجمالي قوة العمل .

تواصل اثار تفشي جائحة فيروس كورونا المستجد (Covid-19) في معظم دول العالم تمددها واتساع نطاقها لتشمل العديد من الأنشطة الاقتصادية وأسواق المال ، كما تم إلغاء العديد من الفعاليات العالمية الكبرى للحد من انتشار الفيروس ، أو بسبب فرض

([٤]) بوابة الاهرام الالكترونية، صحف ووكالات انباء عالمية تشيد بمبادرة وزارة السياحة والاثار "اكتشف مصر من بيتك"، ٢٤ ابريل ٢٠٢٠.

قيود السفر التي فرضتها العديد من الدول وتعليق خطوط الطيران بها ، مما أدى إلى تكبد شركات الطيران وشركات السياحة خسائر فادحة.

وبسبب جائحة هذا الفيروس يعاني قطاع السياحة حاليا في العالم حالة من الركود والشلل التام ، وعلى الرغم من جهود العديد من الدول المختلة للتخفيف من الأثر الاقتصادي لهذا الفيروس ، فإن قطاع السياحة لن يتمكن من التعافي إلا بعد أن تتم السيطرة على هذا الفيروس ومن ثم رفع حظر السفر بصورة آمنة للمواطنين .

وتجدر الإشارة إلى أنه كلما طال أمد هذه الأزمة الصحية ، كلما تزايدت صعوبة استمرار العديد من الأنشطة السياحية وقدرتها على الاستمرار ، وبخاصة الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تشكل نسبة كبيرة من قطاع السياحة.

إجراءات الدعم الاقتصادي للقطاع السياحي والقطاعات المرتبطة بها

- توفير قرض مساندة لقطاع الطيران المدني بفترة سماح تمتد لعامين بالإضافة إلى دراسة قيام وزارة المالية بتحمل بعض الأعباء المالية على هذا القطاع لمساندته في التعامل مع تداعيات الظروف الراهنة .
- قيام البنك المركزي بدراسة لتقديم تمويل للمنشآت السياحية والفندقية لتحويل العملية التشغيلية بهدف الاحتفاظ بالعمالة على أن يكون بفائدة مخفضة .
- قرار البنك المركزي بتأجيل سداد كل الالتزامات وأقساط القروض حتى الشخصية لمدة ٦ أشهر .
- تأجيل سداد الضريبة العقارية المستحقة على المنشآت السياحية لمدة ٣ أشهر والسماح بتقسيط الضريبة العقارية المستحقة على المنشآت السياحية عن الفترات السابقة من خلال أقساط شهرية لمدة ٦ أشهر .

المراجع:

- البنك المركزي المصري ، النشرة الإحصائية الشهرية ، أعداد مختلفة .
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، مصر في أرقام ٢٠٢٠ .
- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) ، السياحة المستدامة : المساهمة في النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة . جنيف ٢٠١٣ .
- بوابة الاهرام الالكترونية، صحف ووكالات انباء عالمية تشيد بمبادرة وزارة السياحة والاثار "اكتشف مصر من بيتك"، ٢٤ ابريل ٢٠٢٠.
- World Tourism Organization , UNWTO : INTERNATIONAL TOURISM ARRIVALS COULD FALL BY 20-30 % IN 2020.NEWS RELEASE , 27 MAR 2020.
- World Tourism Organization , UNWTO World Tourism Barometer -Special focus on the Impact of COVID - 19 , May 2020
- **جريدة البو ابة الرقمية**

https://www.albawabhnews.com/4156450

- سلوي محمد مرسي : التداعيات أزمة كورونا على الاقتصاد المصري (١٠) تداعيات أزمة فيروس كورونا المستجد على القطاع السياحي المصري ، المعهد القومي للتخطيط ، القاهرة ٢٠٢٠
- The world Tourism Organization, UNWTO World Tourism Barometer – Special focus on the impact of Covid-19, May 2020.
- **مجلة اندبندنت الرقمية**

https://www.independentarabia.com/node/182351

أوضاع العمال المصريين فى ظل التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لجائحة "فيروس كورونا"

https://www.ctuws.com/content

تأثير فيروس كورونا على شركات السياحة - **جريدة المال**

https://almalnews.com/tag

ثلاثة ملايين يفقدون وظائفهم في السياحة **سبوتنيك**

https://arabic.sputniknews.com/arab_world/٢٠٢٠٠٦٢٣١٠٤٥٨٠٧٢٣٠/